



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2012 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 16 شوال 1433

الموافق 03 سبتمبر 2012

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 18 شوال 1433

الموافق 05 سبتمبر 2012

# فهرس

03 ص ..... 1- محضر الجلسة العلنية الأولى

■ إفتتاح الدورة الخريفية العادية لسنة 2012.

09 ص ..... 2- ملحق

■ سؤالان كتابيان.

**محضر الجلسة العلنية الأولى**  
**المنعقدة يوم الأحد 16 شوال 1433**  
**الموافق 03 سبتمبر 2012**

السيد الرئيس: إذن، بناء على أحكام الدستور والقانون العضوي المرعية في هذه المناسبة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2012 في مجلس الأمة.

ومثلما جرت به العادة، إسمحوا لي بإلقاء بعض الكلمات الخاصة بالمناسبة، وفيها أقول:  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيد نائب الوزير الأول،  
السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الصحافة والإعلام،  
السيدات والسادة الضيوف،  
زميلاتي، زملائي؛  
أحييكم جميعاً وأرحب بكم في رحاب مجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،  
يلتئم لقاءنا هذه السنة بعد أيام معدودات من احتفاء شعبنا وشعوب الأمة الإسلامية بعيد الفطر المبارك، أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات.

وددت التأكيد على التهنئة، لأنه لم يسبق لنا - بين العيد والآن - أن التقينا، ففضلت، ولو أن المدة الفاصلة بيننا وبين عيد الأضحى طويلة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**المدعوون الحاضرون:**

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور؛ والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ نستمتع وإياكم إلى مراسيم افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2012.

**مراسيم الافتتاح:**

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني .

وسيكون في مضمونه بمثابة الوصفة الطبية التي يتم من خلالها تشريح الواقع الصحي للاقتصاد الوطني خلال السنة الحالية وتلك التي سوف تأتي، كونه يُسلط الضوء على واقع البلاد مالياً واقتصادياً ويرسم معالم خياراتها التنموية . ومن المؤكد أن العناية فيه ستولى للجانب المتعلق بالزيادة في حركية النمو وترشيد النفقات وتوفير الشفافية لصرف المال العام، ومن كل هذا يبقى أملنا كبيراً في أن تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق توازن الميزانية العامة دون إثقال كاهل المواطن برسومات جديدة. واعتقادنا أن الحكومة من منطلق حرصها الدائم على مراعاة هذا الجانب فإنها لن تتوانى عن تحقيق ذلك.

وبالطبع فإن تقديم قانون المالية إلى البرلمان هو باستمرار مناسبة لفتح نقاش مسؤول ما بين ممثلي الشعب ومسؤولي الهيئة التنفيذية.

وفي هذا النقاش سوف يسعى ممثلو الشعب -كالعادة - إلى التعبير عن مواقفهم من الأوضاع التي تعيشها الأمة ويرافعون - تأكيداً - لصالح تطلعات المواطن ويقدمون المقترحات عن واقع حال البلاد ورؤيتهم الخاصة لكيفية تجاوز التحديات المطروحة على المواطن والوطن.

من جانبها ستعمل الحكومة على توضيح مواقفها من كل القضايا التي يطرحها ممثلو الأمة، وهذا النقاش هو دائماً مناسبة لإطلاع الرأي العام بحقيقة ما يجري في البلاد والتعرف على الأسباب والدواعي التي كانت وراء اتخاذ المواقف والقرارات المتخذة في الموضوع.

وإلى جانب قانون المالية العادي، هناك مشروع قانون ضبط الميزانية الذي تتولى الحكومة تقديمه سنوياً وفقاً لمضمون المادة 160 من الدستور.

بهذه المناسبة فإننا نود التعبير عن ارتياحنا لالتزام الحكومة بتقديم مشروع هذا النص سنوياً، وننوه برغبتها الصادقة الرامية إلى تحقيق الشفافية لعملها في مجال تنفيذ مضمون قوانين المالية وتمكين البرلمانين من ممارسة دورهم الرقابي.

نوعاً ما؛ قلت فضلت أن أوجه لكم هذه التهنئة. بهذه المناسبة أود أن أقدم لكم، زميلاتي، زملائي، سيداتي، سادتي، أطيب التهاني وأخلصها متمنياً للجميع الصحة والسعادة ولشعبنا التقدم والازدهار في كنف الأمن والاستقرار.

ويتزامن افتتاح الدورة هذه المرة أيضاً مع أجواء احتفاء الجزائر بالذكرى الخمسين للاستقلال، حيث يستذكر فيها شعبنا الانتصارات التي تحققت ويثمن الإنجازات التي تحققت، إن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي.

أما بالنسبة للدورة التي تنطلق أشغالها اليوم فسيكون البرلمانيون - بالإضافة إلى أدائهم التشريعي - مدعويين إلى المشاركة في كافة المواعيد السياسية التي ستعرفها الساحة الوطنية خلال الفترة.

نلتقي - إذن - في هذه المناسبة لنحتفي بافتتاح دورة الخريف العادية، وفي مثل هذه المناسبة عودنا أنفسنا وإياكم دائماً على استعراض المحاور الكبرى لعمل هيئتنا سواء على المستوى التشريعي أو العمل البرلماني.

المناسبة تمنحنا أيضاً إمكانية التعقيب على ما يجري حولنا من أحداث ومستجدات، خلال الفترة. وهكذا وفي المجال التشريعي فإن النص المحوري الذي سيبرمج للدورة سيكون تأكيداً قانون المالية. وقانون المالية هو باستمرار ذلك القانون الذي يتم فيه تسطير المحاور الكبرى لسياسات البلاد وفي كافة أوجه النشاط الوطني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وفي هذه المرة لن تخرج توجهات قانون المالية عن الخط العام الذي سارت عليه قوانين المالية السابقة، كونه يدخل في سياق مضمون برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومحتوى الخطة المرحلية التي أعدتها الحكومة في الموضوع، وضمن هذا المنظور سيتم تحديد الإجراءات التنفيذية الخاصة بكل قطاع من قطاعات التنمية المقررة للفترة.

وتشير المعطيات المتوفرة حتى الآن إلى أن هذا المشروع سيؤكد على مواصلة الجهد التنموي المبرمج.

المحلية والجهوية، ولقد بلغ هذا كما تعلمون، سيداتي، سادتي، درجة كبيرة من الخطورة - في بعض الأحيان - ووصلت لحد المأساة وتسببت في ضياع أرواح ناهيك عن كونها تتسبب في إلحاق خسائر مادية معتبرة.

وإن هذه الأوضاع المؤسفة هي التي بررت - بالواقع - اقتراح مشروع القانون المذكور في جدول أعمال الدورة لكن تقديم هذا القانون والموافقة عليه وحده لا يكفيان لاستئصال الظاهرة؛ والمنطق يقول في مثل هذه الحالة إن تظافر جهود أكثر من جهة يجب أن تتوفر لكي يتم التغلب على الظاهرة.

مسؤولو الأندية، المشجعون، وسائل الإعلام، كلهم مدعوون لبذل هذا الجهد من خلال حملات التوعية والعمل المستمر على نشر وتعميق الروح الرياضية ما بين المتنافسين الذين يتوجب عليهم بدورهم التشبّع بأخلاق التسامح والروح الرياضية. وفي قطاع الرياضة دائماً، سوف تقترح الحكومة لهذه الدورة مشروع قانون آخر يتعلق بقطاع الرياضة ونعني به القانون الخاص بتنظيم وتطوير التكوين والأنشطة البدنية والرياضية.

أيها السيدات، أيها السادة،

إذا كان سن قانون محاربة العنف في الملاعب قد جاء كضرورة بررها استفحال الظاهرة وتعاضم مضارها على المجتمع فإن انتشار ظاهرة العنف الدخيلة على مستوى بعض أحياء مدننا قد أصبح هو الآخر يشكل تهديداً حقيقياً ينعص الحياة المطمئنة على مواطنينا ويتوجب على السلطات العمومية مضاعفة الجهد والعمل على استئصاله من جسم مجتمعنا.

أيها السيدات، أيها السادة،

الحكومة سوف تقترح على الدورة مشروع قانون آخر يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية وثالثا خاصا بالمعاشات العسكرية.

وفي هذه الدورة سيقدم للبرلمان مشروع قانون يدعو إلى المصادقة على اتفاقية ضبط الحدود البحرية بين الجزائر وتونس الشقيقة.

كما نود القول أيضاً إننا بقدر ما نعبر عن ارتياحنا لتكريس قاعدة العمل هذه فإننا نأمل من الحكومة أن تبذل جهداً إضافياً في مجال تقديم مضمونه في فترة أقصر أي بعد سنة أو سنتين إن أمكن.

الملاحظة الثانية التي نود تقديمها في الموضوع تكمن في دعوتنا وزارة المالية إلى بذل مزيد من الجهد في مجال تبسيط مضمون الوثائق المرفقة بمشروع القانون المقدم للبرلمان حتى يتسنى لأعضاء البرلمان دراستها وتدقيق تفاصيل مضمونها ومن ثم إعطاء الأحكام الدقيقة منها.

أيها السيدات، أيها السادة،

من المتوقع أيضاً أن تقدم الحكومة أثناء هذه الدورة مشروع قانون آخر خاص بالطاقة وهو قانون لا تخفى أهميته على أحد، خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تعرفها أسواق النفط الدولية، وهي الأوضاع التي تحتم على بلادنا انتهاج سياسة توازن ما بين المستجدات الحاصلة في الساحة النفطية الدولية وبين مصالح بلادنا الأساسية، سياسة تراعي خاصة مستقبل الأجيال القادمة.

سيداتي، سادتي،

العالم يتغير ونحن مدعوون إلى متابعة هذا التغيير والتكيف معه بما من شأنه أن يثبت وجودنا ويعزز مواقفنا التفاوضية.

إن تقديم هذا القانون وفي هذا الظرف بالذات يأتي بالواقع لتحقيق عدة غايات، فهو يأتي لسد فراغات قانونية موجودة أو ليكيف أحكاماً لم تعد مسaire للواقع أو هو يقدم أحكاماً غايتها معالجة قضايا مستجدة أو محتملة الوقوع في الساحة الوطنية أو الدولية.

أيها السيدات، أيها السادة،

أعضاء مجلس الأمة سوف يتولون بالدراسة والمناقشة مشروع قانون آخر، يتعلق هذه المرة بظاهرة العنف في الملاعب الرياضية الذي استفحل بشكل كبير في السنوات الأخيرة للدرجة التي أصبح فيها يهدد الانسجام الاجتماعي على المستويات

وهكذا تلاحظون، سيداتي، سادتي، أن دورة الخريف هذه ستكون كما ترون ثرية بعدد نصوصها وهامة بمضمون ونوعية القوانين المسجلة فيها. بالطبع قد تبرمج مشاريع قوانين أخرى وفقاً للتقليد المعمول به حتى الآن أي إحالة مشاريع القوانين إلى غرفتي البرلمان متى استكملت شروط تقديمها؛ نأمل لهذه المشاريع أن تقدم في فترة زمنية معقولة حتى يتسنى لغرفتي البرلمان دراستها وتحديد الموقف من مضمونها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

هذا في المجال التشريعي أما في مجال الأداء البرلماني ومراقبة عمل الحكومة فالنشاط أصبح معروفاً لدى الجميع، إن على مستوى اللجان من خلال جلسات الاستماع أو من خلال النشاطات ذات الصلة بالتحرك الميداني للتعرف على واقع التنمية المحلية، وأيضا من خلال بذل مزيد من الجهد لتقوية الصلة ما بين عضو مجلس الأمة والمواطن ومعرفة المشاكل التي تواجهه، ومساعدته على حلها. في مجال النشاط الخاص بترقية الثقافة البرلمانية سوف نعمل على تفعيل هذا الشكل من أشكال النشاط وننوع مواضيعه.

وفي الجانب المتعلق بالنشاط البرلماني الخارجي سوف نواصل جهدنا من خلال المشاركة الفاعلة وبالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني في كافة المنابر البرلمانية الدولية وسنركز - بشكل خاص - على التعريف بما تقوم به بلادنا في مجال الإصلاح السياسي والتنمية ونعمل على إبراز الوجه الجديد الذي أصبح يميز الجزائر.

وفي نفس الإطار، سنعمل على تطوير علاقاتنا الثنائية مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة النظيرة إيماناً منا بالدور المتزايد الذي ما فتئت برلمانات الدول تلعبه في نطاق مد جسور الصداقة والتعاون ما بين الشعوب خدماً لقضايا السلم والأمن عبر العالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال فترة انعقاد الدورة ستعرف بلادنا عدداً من الاستحقاقات والمواعيد الهامة، يأتي في

مقدمة هذه المواعيد الدخول الاجتماعي. إننا ننتهز هذه المناسبة لكي نتوجه بالتحية والتقدير لكافة العاملين والعاملات أينما وجدوا، ونأمل بأن يساهم الدخول الاجتماعي هذا في بعث الحركة المطلوبة للجبهة الاقتصادية والاجتماعية.

ونتمنى بالوقت ذاته بأن يساهم العاملون والعاملات في خلق الديناميكية المرجوة لاقتصادنا الوطني، ونأمل بنفس الوقت أن يستأنف الحوار بين الشركاء الاجتماعيين من أجل مراجعة العقد الوطني الاجتماعي بما يخدم مصلحة كافة الأطراف ويوفر المناخ المناسب لتحقيق استقرار الجبهة الاجتماعية.

نود أيضاً توجيه التهئة لبناتنا وأبنائنا ولكافة أفراد الأسرة التربوية الذين يستعدون للالتحاق بمقاعد الدراسة، نود أن نتوجه لهم بالتحية ونأمل أن يكون هذا الدخول الاجتماعي مناسبة لمعالجة القضايا الموضوعية المطروحة بواسطة الحوار المسؤول وبعيداً عن أجواء التوتر، الذي لن يفيد أحداً، وأن ينصرف الجهد صوب التحصيل والاجتهاد للارتقاء بمستويات أبنائنا التلاميذ وطلبتنا، والعمل بالوقت ذاته بجدية أكبر على تشجيع النبوغ والتفوق ضمن مدارسنا وجامعاتنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الفترة القادمة سيكون شعبنا مرة أخرى على موعد مع صناديق الانتخاب لإعطاء كلمته في اختيار من سيمثله على مستوى البلدية والولاية كما هو سيختار من يمثله في مجلس الأمة أيضاً.

وبتنظيم هذه الانتخابات تكون الجزائر قد خطت خطوة هامة أخرى في مجال تنفيذ مضمون قوانين الإصلاح والتزمت باحترام مواعيد تنظيم هذه الاستحقاقات، وكرست من ثم الممارسة الديمقراطية التي ارتضتها لنفسها منهجاً وطريقة حكم.

أملنا أن تساهم الأطراف المعنية بالموضوع بفعالية وأن تكثف جهودها أكثر من الماضي لإنجاح هذين المواعيد المهمين.

مستفيدة من التجربة السابقة نأمل من الأحزاب السياسية أن تعمل على حسن اختيار مرشحيها

فنضج وعي المجتمع الجزائري وتطلعه إلى تحقيق المزيد من الكرامة الاجتماعية والسياسية قد بدأ بالواقع منذ مدة، والجزائر بفضل هذا الوعي وبفضل حكمة قادتها وبعُد نظرهم وواقعية منهجية عملهم، تمكنت من إيصال شعبها إلى بر الأمان؛ حينما انتهجت سياسة إصلاح عميقة كرست فيها الممارسة الديمقراطية وعمقت مضمونها، وفي مسعاها هذا عملت على تثبيت أسس نظامها الجمهوري فطورت نهجه من خلال اعتماد نصوص حديثة مستمدة من تطلعات شعبها نحو الديمقراطية والعصرنة ومن تأكدها لثوابتها الروحية ومقومات شخصيتها الوطنية والتاريخية الأصيلة.

ذلك أن الجزائر لم يسبق لها أن تنكرت أو تجاهلت في يوم من الأيام ما تطمح إليه جماهيرها الشعبية من تطلعات مشروعة ترمي إلى التقدم والرفق.

والجزائر في ذلك سعت باستمرار إلى تسطير نهجها وتحديد طريقة سيرها وفق قناعات شعبها والتجربة التي عاشتها، معتمدة في ذلك على قراءتها الخاصة للأحداث بعيداً عن كل فهم انطوائي أو نزعة شوفينية ضيقة تحجب عنها الرؤية السليمة للأوضاع.

بل على العكس من ذلك فقد احترمت الجزائر دائماً إرادة شعبها وإرادة الشعوب الأخرى في تحديد خياراتها، وجعلت من هذه القناعات ثوابت في سياساتها الخارجية.

لقد آمنت بهذا الفهم للواقع لكنها - بالوقت ذاته - كانت ترفض باستمرار التقوقع على النفس والانطواء على الذات في علاقاتها مع الغير، وقد وجد هذا الخيار مبرره في مواقفها الثابتة من مختلف الملفات والقضايا في نطاق سياستها الخارجية المتمثل في مبدأ رفض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وبالوقت ذاته احترام خيارات الغير من خلال الابتعاد عن التدخل في شؤونهم أو الانسياق وراء انتهاج سياسة خارجية ترمي إلى المساس بسيادة هذا الآخر.

وأن تحرص على تنظيم حملتها الانتخابية في مناخ تنافسي نزيه يشجع على اختيار رجال ونساء أكفاء قادرين على معالجة مشاكل المواطن.

لكننا نعتقد أن تحقيق هذه النتيجة يستوجب أيضاً تظافر جهود جهات أخرى عديدة: الإدارة، المجتمع المدني وأيضاً وسائل الإعلام وبالطبع البرلمانيون، ومن هنا فإننا نرى أن أعضاء مجلس الأمة هم الآخرون مدعوون للمشاركة في هذه العملية من خلال تكثيف الجهود للاقتراب من المواطن وتحسيسه بضرورة المشاركة في هذه الانتخابات ومن ثم المساهمة في إنجاحها خاصة وأنهم معنيون بوحدة منها ونعني بها التجديد النصفي لعدد أعضاء مجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة، في الخلاصة نقول إن الخيار الذي انتهجته البلاد في مجال سياسة الإصلاح والتي قامت على أساس تغيير النصوص أولاً، كان خياراً سديداً، والمنهجية التي اعتمدت للموضوع كانت صائبة وهي بينت لأولئك الذين شككوا في صدقية الخيار والتوجه سوء تقديرهم للأوضاع وضعف رؤيتهم في الحكم والتحليل لواقع البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة، لقد عرفت بلدان عديدة أحداثاً كبرى أفضت إلى تغيرات جذرية في أنظمتها السياسية وبنائها المؤسساتي.

والواقع، أن تلك الأحداث والتغيرات قد جاءت سريعة ومتلاحقة ومفاجئة في بعض الأحيان، ولئن هي أتت في بلدان ذات فضاءات تكاد تكون قريبة من بعضها مما أوحى - خطأ - للبعض بأن رياح التغيير هذه ستطال كل دول العالم العربي إلا أنه سرعان ما اتضح لهؤلاء ولغيرهم أن مثل هذا التعميم في الحكم كان يفتقر إلى الدقة في الفهم كما أن التحليل التبسيطي الذي اعتمد كان يجانب الحقيقة.

ذلك أن دراسة واقع التغيرات الكبرى في البلدان يجد مبرراته في الظروف والأوضاع الخاصة بكل بلد مثلما هو عليه الأمر بالنسبة للجزائر.

إذن، في ظل هذه السياسة تبنت الجزائر باستمرار مسعى خلاقاً يدعو إلى الاعتماد على النفس في معالجة الشأن الداخلي، وهي بفضل هذه السياسة القوية تمكنت عبر مسيرتها الطويلة من تجاوز العقبات التي اعترضتها. وهكذا اعتمدت سياسة إصلاح ناضجة استمدت مرجعيتها من تجربتها الخاصة المعاشة ومن تطلعات شعبها المشروعة.

سياسة أرادتها جريئة في جوهرها ومتدرجة في تنفيذ خطواتها وعاقلة في لهجتها، أوصلتها في النهاية إلى ترتيب أمور بيتها بطريقة هادئة مكنتها من تنظيم انتخابات ناجحة، أفرزت نتائج أثنى عليها المئات من الملاحظين التابعين للمنظمات الجهوية والدولية الأكثر تمثيلاً في العالم، وكان من نتيجة كل هذه الخطوات السياسية المتعاقبة وهذه الإجراءات الإصلاحية المدروسة أن تحقق التغيير السلس والهادئ والمتدرج الذي عرفته وتعرفه الجزائر اليوم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن أنهي كلمتي هذه دون أن أعبر عن كامل تعاطفنا وتضامننا مع الدبلوماسيين الجزائريين المختطفين في شمال مالي والذين نتمنى لهم العودة قريباً لذويهم ووطنهم سالمين، كما لا يفوتنا التنويه في هذا المجال بما تبذله الدبلوماسية الجزائرية من جهد لتحقيق تلك الغاية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بودي في النهاية أن أجدد الشكر لكافة ضيوفنا على كرم الإصغاء، وأتمنى التوفيق للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار  
والدقيقة العشرين**



## ملحق

## سؤالان كتابيان

## 1- السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات

تحية طيبة وبعد؛

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاحات المستشفيات، السؤال الكتابي الآتي نصه:

لاشك أن صحة وحماية أفراد المجتمع الجزائري من الأمراض الخطيرة من مهام وواجبات وزارة الصحة لاسيما توفير حقنات التلقيح الإجبارية للأطفال.

غير أننا نسجل مؤخراً ندرة لقاح الفيروس الكبدي (HB) على المستوى الوطني عموماً وعلى مستوى ولاية الأغواط خصوصاً.

هذه الندرة التي لا محالة سوف تؤثر على رزنامة التلقيحات الوطنية المعتمدة من طرف وزارتك من جهة، ومن جهة أخرى سوف ينعكس سلباً على صحة الأطفال ومن ثمة صحة المجتمع الجزائري.

السيد الوزير،

نأمل من خلال ردكم على هذا السؤال أن تتدخلوا لتوفير هذه المادة الحيوية الكفيلة بحماية الأفراد والمجتمعات من هذه الفيروسات الفتاكة، وشكراً.

الجزائر، في 05 أفريل 2012

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

## جواب السيد الوزير:

أشكركم على سؤالكم الخاص بوفرة لقاحات الأطفال، وقبل أن أجيبكم، أودّ إعطاءكم بعض المعلومات والأرقام حول الإلتهابات الكبدية الفيروسية، والتي كان اليوم البرلماني المنعقد لهذا الغرض بتاريخ 24 أكتوبر 2011، مناسبة لعرضها أمام لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني للمجلس الشعبي الوطني.

إن مسألة الإلتهابات الكبدية مهمة، حيث تشير الأرقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (OMS) أن المعمورة تعرف حوالي 350 مليون شخص مصاب بصفة مزمنة بالالتهاب الكبدي من نوع "ب" وحوالي 170 مليون شخص مصاب بالالتهاب الكبدي من نوع "ج".

إن التحريات الجهوية والمعطيات الاستشفائية المدونة لاسيما في السجلات المخصصة لهذا الغرض تبين أنه فيما يخص الإلتهاب الكبدي الفيروسي من نوع "ب" فقد قدر عدد الحالات التي تم التبليغ عنها في سنة 2010 بـ 1.340 حالة أي ما يعادل نسبة حدوث مقدرة بـ 75.3 حالة لكل 100.000 نسمة، وقد عرفت هذه النسبة انخفاضاً مقارنة بسنة 2009 أين بلغت 4.35 حالة لكل 100.000 نسمة.

ولقد قامت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بإعداد مخطط وطني لمكافحة الإلتهابات الكبدية وتمثل الهدف منه فيما يأتي:

- خفض نسبة حدوث الإلتهاب الكبدي من نوع "ب" و"ج" على المستوى الوطني،  
- تعزيز المراقبة الوبائية للإلتهاب الكبدي من نوع "ب" و"ج"،

- تحسين نشاطات الكشف والتكفل بالمرضى المصابين بالالتهاب الكبدي من نوع "ب" و"ج"،  
- مكافحة انتقال الالتهاب الكبدي من نوع "ب"

إن هذه المعطيات تبين التطورات التي حققها مستخدمو مصالِح الجديرة بالإشادة، كما أن المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين لولاية الأغواط جديرون هم كذلك بالإضافة، حيث بفضل تفانيهم وتضحياتهم تمكنت هذه الولاية من تسجيل نتائج تفوق بكثير المعدل الوطني، وهي نتائج ما كان من الممكن بلوغها لولا التوفر الدائم لكل اللقاحات الضرورية.

وقد تم تحقيق هذا التوفر خلال سنة 2012 حيث بلغت عملية توزيع لقاح الأطفال المضاد للالتهاب الكبدي الفيروسي من النوع ب نسبة تلبية مقدرة بـ 72% إلى جانب مخزونات تغطي حاجيات عدة أشهر.

ختاماً، وفيما يخص وبائية الالتهاب الكبدي الفيروسي من النوع ب، فإن نسبة حدوث هذا الأخيرة مقدرة بـ 6.3 حالة لكل 100.000 نسبة 1.327 (حالة مبلغ عنها في سنة 2011)، ولم تعرف هذه النسبة ارتفاعاً ماقارنة بسنة 2010 حيث كانت تبلغ 7.3 حالة لكل 100.000 نسمة.

من جهة أخرى، نذكر من بين النشاطات المبار بها في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الالتهاب الكبدي الفيروسي من النوع ب و ج، إدراج ترقية الكشف عن فيروس الالتهاب الكبدي من النوع ب و فيروس الالتهاب الكبدي من النوع ج ضمن الـ 53 مركزاً للكشف الموجود، مما يمكن أكثر من 80.000 نسمة من الاستفادة من هذه الخدمات خلال سنة 2011.

نأمل أن نكون قد أجبنا على سؤالكم، تقبلوا منّا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 جويلية 2012

**جمال ولد عباس**  
وزير الصحة والسكان  
وإصلاح المستشفيات

وَجَّ داخل المستشفيات،  
- تطوير الإعلام والتربية والاتصال.  
السيد عضو مجلس الأمة،

فيما يخص التلقيح ضد الالتهاب الكبدي من النوع ب فهو مدرج ضمن البرنامج الموسع للتلقيح الذي أسسته وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وهو برنامج ذو أولوية، تخصص له الدورة سنويا أكثر من ثلاثة (3) ملايين دينار جزائري وهو مبلغ موجه فقط لاقتناء اللقاحات.

إضافة إلى ذلك، تعتبر تلقيحات البرنامج الموسع للتلقيح إجبارية، ولذلك فالتسجيل المدرسي مرتبط بتبرير (توضيح) الحالة التلقيحية لكل طفل دفتر التلقيح.

يعتبر البرنامج الموسع للتلقيح نموذجا للنجاح في مجال إستراتيجية مكافحة الأمراض التي يمكن تجنبها عن طريق التلقيح، وبالتالي فهو نموذج نجاح في مجال التخفيض من وفيات الأطفال مما مكّن الجزائر من تحقيق هذا الهدف (تخفيض وفيات الأطفال) الذي حددته أهداف الألفية للتنمية.

ومنه، فقد فاقت نسبة التغطية التلقيحية المسجلة على المستوى الوطني وكذا على مستوى ولاية الأغواط بخصوص كل لقاحات البرنامج الموسع للتلقيح النسبة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بـ (90%)، هذا ما يبيّنه:

اللقاحات	نسبة التغطية الوطنية	نسبة التغطية بولاية الأغواط
عصية كالميت غيران (BCG)	%99	%99
الخنزاق والكزاز والسعال الديكي Hibp1	%92	%98
الخنزاق والكزاز والسعال الديكي Hibp2	%92	%97
الخنزاق والكزاز والسعال الديكي Hibp3	%88	%96
المضاد للحصبة	%84	%94
المضاد لفيروس الإلتهاب الكبدي من نوع ب <sup>1</sup>	%99	%98
المضاد لفيروس الإلتهاب الكبدي من نوع ب <sup>2</sup>	%96	%98
المضاد لفيروس الإلتهاب الكبدي من نوع ب <sup>3</sup>	%88	%95

## 2- السيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

إن المؤسسات الاستشفائية العمومية الجوارية، تلعب دورا هاما في مجال خدمات الصحة العمومية بصفة عامة، من حيث سياسة تفعيلها وتقريبها من المواطن.

فما هي المعايير المعتمدة لإنشاء مؤسسات استشفائية جوارية؟

إن دائرة الحمادية بولاية برج بوعرييج، والتي تحتوي على أربع بلديات منها النقطة التي تبعد أكثر من 30 كلم عن مقر الولاية في أقصى الحدود الجنوبية مع ولاية المسيلة تتبع إداريا وصحيا إلى المؤسسة العمومية الجوارية للبلدية مقر الولاية، وفقا للمعايير المعتمدة هل يمكن إنشاء مؤسسة خاصة بهذه الدائرة وإن كان الجواب (لا) فما هي عوائق ذلك؟  
تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ماي 2012

عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

## جواب السيد الوزير:

أشكركم على سؤالكم المتعلق بالتنظيم والتغطية الصحية الجوارية على مستوى ولاية برج بوعرييج وكذا التغطية الصحية لدائرة الحماية.

فيما يخص الشطر الأول من سؤالكم والمتعلق بالمقاييس في إنشاء مؤسسات عمومية للصحة الجوارية، فإنها تتم حسب المعايير التالية.

- الكثافة السكانية.

- اتساع المنطقة الجغرافية (المساحة).

- درجة العزلة (منطقة جبلية، صحراوية، صعبة الوصول إليها...).

- المسافات وكذا نوعية شبكة الطرقات المؤدية إلى الهياكل الصحية.

- أما تنظيم الهياكل الجوارية (العيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج)، فيخضع للمعايير التالية:

- عيادة متعددة الخدمات لكل 25.000 نسمة.

- قاعة علاج في كل منطقة ذات كثافة سكانية

تتراوح ما بين 3.000 و3.500 نسمة (حسب درجة العزلة).

كذلك، فإن إنشاء مؤسسة عمومية للصحة الجوارية يأخذ في الحسبان التنظيم السابق للقطاعات الصحية، تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 07 - 140، المؤرخ في 19 مايو سنة 2007، الذي أعاد النظر في التقسيم الصحي بإنشاء مؤسسات جديدة تتمثل في المؤسسات العمومية الاستشفائية البالغ عددها حاليا 192 مؤسسة والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، البالغ عددها 271 مؤسسة، غير أن تنفيذ أحكام هذا المرسوم لم يأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لبعض المناطق، المقاييس المذكورة سالفًا.

كما تجدر الإشارة إلى أن إنشاء المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، قد تم على أساس اقتراحات السلطات المحلية، لاسيما مدراء الصحة والسكان للولايات، الذين تتوفر لديهم كل المعلومات الخاصة بولايتهم وتنقلات سكانها، رغم هذا، فقد لوحظت بعض النقائص والصعوبات في تنفيذ هذا التنظيم الجديد على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، من بينها:

- التفاوت وعدم التوازن في المنشآت والوسائل،

- المسافة الكبيرة التي تفصل أحيانا بعض

الهياكل عن مقرها الرئيسي، حيث يكون مركز اتخاذ القرارات منقطعاً عن الواقع الميداني بسبب البعد،

- صعوبة التواصل في الاتجاهين،

- نقص وسائل الاتصال لاتخاذ القرار لدى

المسؤولين،

إعادة تحديد المناطق الجغرافية وتغطيتها الصحية. هذا، وأعلمكم أنه توجد العديد من الطلبات في نفس السياق على مستوى وزارة الصحة، منها الحالة الخاصة ببلدية الحمادية، وفي هذا الصدد ثمة تقييم جارٍ للتنظيم الصحي الجديد المنشأ طبقاً للمرسوم المؤرخ في 19 مايو سنة 2007، والمذكور أعلاه، وستسمح النتائج المتحصل عنها بإجراء التعديلات المناسبة وذلك مع الاحترام الصارم لتسلسل العلاج والمقاييس ونسب التغطية وكذا التحكم في تكاليف التسيير.

نأمل أن نكون قد أجبنا على سؤالكم، تقبلوا السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 جويلية 2012

**جمال ولد عباس**  
وزير الصحة والسكان  
وإصلاح المستشفيات

– تأخيرات في المتابعة والمراقبة وعد انتظامها وغالبا انعدامها بسبب عدم توفر هذه الوسائل نفسها.

فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم، الذي يتعلق بالتكفل الصحي على مستوى دائرة الحمادية، فإن ولاية برج بوعريريج تضم 658.968 نسمة وتتوفر على 43 عيادة متعددة الخدمات، ما يعطيها نسبة عيادة لكل 15.324 نسمة، وهي نسبة ممتازة فضلا عن وجود عيادتين متعددي الخدمات قيد الإنجاز بعين تسارة ورأس الوادي.

كما تضم ولاية برج بوعريريج ست (06) مؤسسات للصحة الجوارية، هي، برج بوعريريج، رأس الوادي منصور، مجانة، القلة وبئر قصد علي.

عيادات متعددة الخدمات	السكان	عدد البلديات	مؤسسات عمومية للصحة الجوارية
12	260.032	6	برج بوعريريج
6	138.635	8	رأس الوادي
4	85.746	6	منصورة
4	60.770	4	مجانة
4	45.252	6	القلة
5	68.523	4	بئر قصد علي
35	658.968	34	المجموع

للعلم، فالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية لبرج بوعريريج (مركز الولاية) والتي تتكفل بالتغطية الصحية لبلدية الحماية، تغطي أيضا إقليم ست (06) بلديات عدد سكانها الإجمالي يبلغ 260.032 نسمة، وتلاحظون أنه بالنظر إلى موقعها الجغرافي (بالقرب من مركز الولاية) يحظى سكان الحمادية بتغطية صحية إضافية تضمنها الهياكل الاستشفائية.

إن إنشاء مؤسسة عمومية للصحة الجوارية جديدة في بلدية الحمادية، يتطلب إعادة تنظيم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية الست (6) بالولاية وكذا

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 18 شوال 1433

الموافق 05 سبتمبر 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587